

أصوات من الخطوط الأمامية

رسائل إلى الأمين العام المقبل للأمم المتحدة



"لو أُتيح لك الحديث مع أي شخص في العالم بشأن التحديات التي تواجه مجتمعتك المحلي اليوم، فعلى من سيقع اختيارك؟".

في تسعة سياقات تشهد نزاعات وأزمات إنسانية، كان جواب أربعة عشر شخصًا من قادة منظمات المجتمع المدني شبه متطابق، إذ ذكروا قادة عالميين، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة.

يركّز هذا البحث على أصوات قيادات المجتمع المدني اللواتي الذين يعيشون ويعملون على خطوط المواجهة في النزاعات. وغالبًا ما يُستبعد هؤلاء الأشخاص من المؤسسات والمفاوضات التي تُحدّد مصائرهم - لا لقصور في خبراتهم أو افتقارهم للحلول، بل بسبب استمرار تركّز السلطة في أيدي جهات فاعلة قلما تُحاسب أمام الشعوب الأشدّ تأثرًا بقراراتها.

ويعيش ممثلو/ات المجتمع المدني تبعات أفعال حكوماتهم، وقوى الاحتلال، والجماعات المسلحة، والجهات المانحة، والمؤسسات المتعدّدة الأطراف. وفيما يتحمّل هؤلاء الأشخاص أعباء الأزمات بصفتهم مزوّدين/ات للخدمات ومدنيين/ات في آن واحد، فإنهم ليسوا مجرد ضحايا عاجزين؛ بل هم قيادات كلّ في مجاله، يقدّمون الحماية المدنية، ويضطلعون بالمناصرة، ويقودون جهود الاستجابة الإنسانية في مجتمعاتهم المحلية.

ومع اقتراب موعد تعيين الأمين العام الجديد للأمم المتحدة في 1 يناير 2027، تجدد منظمة أوكسفام دعواتها إلى الإصلاح. ففي عام 2024، وفي تقريرها المعنون "نقض الإنسانية"¹، ناشدت منظمة أوكسفام مجلس الأمن أن يصبح أكثر مساواة وإدماجًا. وبالاستناد إلى 23 دراسة حالة شملت نزاعات ممتدة، تناول التقرير إخفاق المجلس في منع الأزمات وإيجاد حلول لها، واقتارحه إلى التمثيل، وهيمنة القوة غير المتكافئة لأعضائه الدائمين الخمسة: الولايات المتحدة، والصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة.

وفي ذلك العام، أصدر مجلس الأمن 41 قرارًا فقط، وهو العدد الأدنى منذ عام 1991، فيما استُخدم حق النقض سبع مرات، وهو العدد الأعلى منذ عام 1986. وقد تزامن هذا الجمود مع العام الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة للعاملين/ات في مجال المساعدات الإنسانية، إذ قُتل 383 منهم حول العالم، ما يبرز الفجوة المتزايدة بين دور المجلس في توفير السلم والأمن وبين قدرته الفعلية على تحقيق ذلك². وفي عام 2025، نشرت منظمة أوكسفام ورقة أخرى بعنوان "مقاربة (أكثر) نسوية للمساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ"³، دعت فيها النظام الإنساني إلى الالتزام بالتمكين المحلي والاندماج الذي يحترم النوع الاجتماعي عبر نقل السلطة إلى الفئات الأقل تمثيلًا، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء واللاجئون/ات.

وبعد مضي أكثر من عام على صدور هذه التقارير، ما زال المدنيون/ات حول العالم يشعرون بأنّ قادة العالم والنظام الأممي قد خذلوه/ن. فقد تضاعفت الأزمات، وانخرطت الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية في نزاعات جديدة أو أطالت أمد نزاعات قائمة أصلاً، فيما ارتكب بعضها جرائم حرب. ولا يجري تصاعد العنف عالميًا في معزل عن هذا السياق؛ فالدول القوية داخل مجموعة الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وخارجها تمارس نفوذًا غير متكافئ عبر استخدام حق النقض، والتطبيق الانتقائي للقانون الدولي الإنساني، ونقل الأسلحة، والضغط الدبلوماسي، وقرارات تمويل المساعدات التي غالبًا ما تُفضّل المصالح الوطنية على حساب سلامة المدنيين/ات على الأرض. ولا يُعدّ عجز قيادة الأمم المتحدة عن ردع العدوان والاستجابة الفاعلة لهذه التحديات مجرد إخفاق في تنفيذ دور المنظمة؛ بل إنّ هذا التراخي قد رسّخ لدى المدنيين/ات أزمة عدالة وثقافة الإفلات من العقاب.

وعلى الرغم من قصور النظام الأممي، إلا أنّ دوره يظلّ أساسيًا في الاستجابة لاحتياجات السكان المدنيين/ات، وسيضطلع الأمين العام المقبل للأمم المتحدة بدور مهم في هذا المجال. فبصفته المسؤول الإداري الأعلى لمنظمة الأمم المتحدة والمتحدّث الرئيسي باسمها، يمارس الأمين العام نفوذًا واسعًا من خلال الأمانة العامة، ويشارك مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع، بما يشمل وكالاتها وصناديقها وبرامجها، فضلًا عن الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية مثل مجلس الأمن والجمعية العامة. ولإعادة بناء الثقة مع المجتمعات المحلية حول العالم، يجب على الأمين العام أن يوظّف كامل ثقل منصبه لسدّ الفجوة بين الدول الأعضاء النافذة وسكان العالم الأشدّ تأثرًا بقرارات هذه الدول. ويتطلّب ذلك شجاعة سياسية لمواجهة الجهات النافذة، وإبراز وجهات النظر الأقل تمثيلًا، وضمان تطبيق موحّد للقانون الدولي، وإعطاء الأولوية للمساءلة أمام المدنيين/ات.

صحيح أنّ الأمين العام الجديد قد لا يتمكّن من تغيير النظام العالمي القائم بين ليلة وضحاها، إلا أنّ الإصغاء إلى أصوات الأشخاص الواردة في هذا البحث يمثل بداية واعدة في هذا الاتجاه.

تراجع المساعدات وتنامي الإفلات من العقاب

عالم مختلف مع اختلال القوّة نفسه

لقد تغيّر العالم تغيّرًا كبيرًا منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام 1945، لكنّ هذه المنظمة ما زالت تعكس اليوم البنية نفسها لاختلال القوّة بين الدول والسكان المدنيين/ات. وبعد عقود من نضال كثير من الدول لنيل استقلالها، تضاعف عدد الدول الأعضاء في المنظمة أربع مرات تقريبًا منذ تأسيسها، ليرتفع من 51 إلى 193 دولة. كما برزت كتل إقليمية وجهات فاعلة قوية ضمن مجموعة البلدان الخمسة الدائمة العضوية وخارجها، بما في ذلك مجموعة السبع (G7)، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، وتجمّع بريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا)، ومجلس التعاون الخليجي، كمراكز رئيسية للتأثير الجيوسياسي. ومع ذلك، واصلت بلدان مجموعة الخمسة احتفاظها بحق النقض في مجلس الأمن، ما منحها نفوذًا غير متكافئ على مصير الأشخاص الذين يعيشون في ظلّ الأزمات.

وينظر السكان المدنيون/ات إلى هذه القوى – القديمة منها والجديدة – باعتبارها المتحكّمة في مخرجات النزاعات اليوم، لأنها تسيطر على حق النقض، وتحويل الأسلحة، والتمويل، والاجتماعات الرفيعة المستوى، وقرارات المساعدات وغيرها من المسائل. وبينما يرى بعض المدنيين/ات أنّ قوى الاحتلال تتحمّل المسؤولية المباشرة عن اندلاع النزاعات واستمرارها في أماكن مثل قطاع غزة وأوكرانيا، يتهم آخرون الدول الأكثر نفوذًا بالتقاعس والإهمال عبر وقف المساعدات الخارجية أو غضّ الطرف عن مظاهر الظلم في أماكن أخرى من العالم، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، واليمن، وكولومبيا، وجنوب السودان وغيرها. وعلى امتداد هذه السياقات، يدرك شركاء منظمة أوكسفام من المجتمع المدني أنّ الدول والمؤسسات الدولية إمّا تفاقم معاناتهم/ن أو تقف موقف المتفرّج منها.

مستويات قياسية من العنف

يعيش المدنيون/ات اليوم مستويات قياسية من العنف في وقت تتعرّض فيه المؤسسات المعنّية بحمايتهم/ن إمّا للهجوم المباشر أو للتدمير.

ولم تتصاعد وتيرة النزاعات اليوم فحسب، بل أصبحت أيضًا أشدّ فتكًا، إذ بلغت الحروب مستويات قياسية ضمن الدول وفيما بينها؛ ففي عام 2025 شهد العالم 65 نزاعًا داخل عدد من البلدان و8 نزاعات أخرى بين البلدان، وهو أعلى رقم مسجّل منذ عام 1946.⁴ وأصبحت النزاعات أشدّ فتكًا بالمدنيين/ات إذ يرتكب العنف بشكل متزايد داخل حدود المدن، حيث تُخلّف الأسلحة المتفجّرة أضرارًا مدمّرة. ففي عام 2024 وحده، قُتل أو أُصيب 61,353 مدنيًا/ة بالأسلحة المتفجّرة — بزيادة قدرها 67 بالمئة عن العام السابق، وكان 85 بالمئة من المتضرّرين/ات في المناطق المأهولة من بين المدنيين/ات.

وتتفاقم هذا التكلفة البشرية مع الانتشار السريع للطائرات المسيّرة المستخدمة في الضربات، وتقنيات المراقبة للتعبّث والاستهداف، والأنظمة العاملة بواسطة الذكاء الاصطناعي التي أصبحت تتولى مهمة توجيه قرارات الاستهداف، وهي قد وصلت عمليًا إلى الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية على حدّ سواء، بما في ذلك أكثر من 65 جماعة مسلّحة غير حكومية تمتلك طائرات مسيّرة⁵. وعلى الرغم من الحظر المفروض بموجب القانون الدولي، يواصل أطراف النزاع مهاجمة البنى التحتية المدنية والأشخاص العاملين على الخطوط الأمامية، بمن فيهم موظفو/ات المساعدات الإنسانية، والكوادر الطبية، والصحفيون/ات، والمدافعون/ات عن حقوق الإنسان. وبذلك لا يكتفي هؤلاء بالسيطرة على الأراضي والسكان، بل يعملون أيضًا على تفكيك أنظمة الطوارئ التي يعتمد عليها البشر للبقاء.



اجتماع نظمته منظمة أوكسفام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع جمعية المتطوعات من أجل التضامن والتنمية. تصوير: جمعية المتطوعات من أجل التضامن والتنمية، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويقيد أطراف النزاع أيضاً وصول المساعدات الإنسانية. فعلى الرغم من اعتماد مجلس الأمن في عام 2018 القرار رقم 2417 الذي أدان استخدام تجويع المدنيين/ات كوسيلة من وسائل الحرب، كما أدان المنع غير المشروع لوصول المساعدات الإنسانية، ما زالت أطراف عديدة في نزاعات مختلفة تستخدم التجويع كوسيلة حربية من دون أن تواجه عقوبات متناسبة. وقد قطع كثير من هذه الأطراف وصول المساعدات، في تنكّر لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنصّ على توفير الغذاء والإمدادات الطبية للسكان، والحفاظ على الخدمات الطبية والمستشفيات، وتيسير برامج الإغاثة حيث يحرم السكان من الإمدادات الكافية، بغضّ النظر عن استمرار الأعمال العدائية.

وفي الأزمات الممتدة حول العالم، أصبحت الظروف المدمرة بمثابة الوضع الطبيعي الجديد بالنسبة للمدنيين/ات مع مرور الوقت. فقد انهارت الخدمات الاجتماعية، وتكررت حالات النزوح القسري، وتعطلت الاقتصادات، وتعمّق انعدام الثقة الاجتماعية، وتحول العنف الممنهج إلى جزء من الحياة اليومية التي اعتاد المدنيون/ات عليها. ومع إطالة أمد النزاعات، ازدادت أهمية آليات الحماية الاجتماعية والمجتمعية، غير أنّ هذه الآليات نفسها انهارت هي أيضاً.

أزمة في منظومة المساعدات الدولية

لقد مثل عام 2025 بالنسبة لكثير من الأشخاص قطيعة عميقة في منظومة المساعدات الدولية الحديثة. فقد استمرّ العمل الإنساني، لكن بقدرات منهكة وضغوط غير متكافئة على الجهات المستجيبة المحلية. كما أدّت التخفيضات المفاجئة التي اعتمدتها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID)، والتي تلتها عملية تفكيك الوكالة ونقل الموظفين/ات المتبقين فيها إلى وزارة الخارجية الأميركية، إلى أكبر صدمة منفردة في مسار تراجع الجهات المانحة على مدى سنوات. وقد وجّه ذلك كله ضربة قاسية إلى نظام إنساني يعاني أصلاً من نقص الدعم والتمويل.

وقد عكست هذه الصدمة تراجعاً أوسع في الدعم العالمي للسكان المتأثرين بالنزاعات، بدأت الحكومات في إطاره بتحويل موارد ميزانياتها عن المساعدات الدولية والتنمية إلى مصالح أخرى. وفي حالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، كانت البرامج الموجهة عالمياً لصالح الأفراد تمثل عملياً أقل من 1 بالمئة من الميزانية الفيدرالية لأغنى دولة في العالم.

كما كانت بنية المساعدات القائمة تستدعي الإصلاح أصلاً. فعلى سبيل المثال، قصّرت الحكومة الأميركية في سداد حصّتها العادلة في نداءات الأمم المتحدة الإنسانية، فيما كانت في كثير من الأحيان المانح الرئيسي والأكبر حجماً، ما خلق محفظة جهات مانحة غير متوازنة وغير مستدامة. وينبغي أن يبتعد النظام المستقبلي عن الترتيب الأوليغارشلي الذي تهيمن فيه قلة من الجهات الفاعلة القوية على المساعدات، نحو نظام تتقدّم فيه دول أكثر لدعم حقوق الدول الأخرى في الاعتماد على الذات

ومنذ التغييرات الأخيرة، نقلت الجهات الفاعلة الدولية مخاطر التنفيذ والأمن إلى الجهات الفاعلة المحلية من دون أن تزودها بموارد متناسبة أو سلطة اتخاذ القرار، ما عزز اختلالاً طويلاً الأمد في موازين القوة. وكما أبرزت منظمة أوكسفام في تقارير سابقة، فإن آثار الأزمات ليست محايدة لجهة النوع الاجتماعي، إذ لا تصيب النساء والرجال على حدٍ سواء. وتواصل منظمات المجتمع المدني المحلية، ولا سيما تلك التي تقودها النساء واللاجئون/ات، مواجهة أكبر قدر من التعرّض للعنف، بينما تحصل غالباً على أدنى أشكال التمويل المرن أو الدعم المؤسسي. وعلى امتداد السياقات، شدّد الشركاء على أنّ الأثر غير المتكافئ للنزاعات على النساء والفتيات قد تفاقم مع انكفاء المساعدات الأجنبية. وقد أشار أشخاص كثيرون إلى تزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك تزويج الأطفال، والتحرّش الجنسي، والاتجار بالبشر. وتعكس هذه الأضرار حالة اللامساواة القائمة على النوع الاجتماعي المستمرة وتفاقمها في الوقت نفسه، إذ يظلّ تمثيل النساء والفتيات ناقصاً في مجال اتخاذ القرار، فيما هنّ غالباً أولى ضحايا الأزمات وأولى المستجيبات لها.

أصوات من الخطوط الأمامية

عالم يفتقر إلى الحماية

في الإجابة عن سؤال "برأيك، من ينبغي أن يتحمل مسؤولية حماية مجتمعك المحلي من الأذى؟" رأى معظم قادة المجتمع المدني الذين استُشِيرُوا في سياق هذا البحث أنَّ الدول، وأطراف النزاع، أو سلطة الاحتلال هي الجهات المسؤولة عن حماية المدنيين/ات. غير أنَّهم أجمعوا على سببين رئيسيين يفسران تقصير الجهات المكلفة بالمسؤولية في أداء التزاماتها. فقد وصف بعض المشاركين/ات الدول بالعجز عن دعم شعوبها بسبب غياب الحوكمة المركزية أو ضعف القدرة على توسيع نطاق الخدمات؛ فيما حمل آخرون الحكومات، وقوى الاحتلال، والجماعات المسلحة مسؤولية التسبب بالأذى أو التواطؤ في تمكين الغير من ارتكابه. فعلى سبيل المثال، في المناطق ذات الأراضي المتنازع عليها، قد تسري تدابير الحماية المدنية في جزء من البلاد دون أن تُطبَّق في أجزاء أخرى. كما أشار بعض المشاركين/ات إلى دور المجتمعات المحلية، بما في ذلك الزعماء التقليديون، في حماية الناس، والتوسط لحل النزاعات، والحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية. وعلى وجه العموم، اعتقد كثير من الأشخاص الذين شاركوا في الاستبيانات أنَّ على منظومة الأمم المتحدة والدول النافذة الأخرى التدخل حين يعجز أصحاب الواجب الأصليون عن حماية المدنيين/ات أو حين يرتكبون هم أنفسهم انتهاكات.

ميشاك: "تواجه المجتمعات المحلية أنظمة حوكمة موازية" (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

"تواجه دولة الكونغو صعوبة في الاضطلاع بكامل مسؤوليتها [في حماية المدنيين/ات على نحو كافٍ] بسبب تعدد التهديدات الأمنية، والتحديات المؤسسية، وسوء الحوكمة، والنزعة الأنانية، والأوضاع الاقتصادية الهشة. [فعلى سبيل المثال]، في المناطق التي تخضع لسلطة الأمر الواقع لحركة M23 في شمال وجنوب كيفو، تواجه المجتمعات المحلية أنظمة حوكمة موازية، [وارتفاع تكاليف المعيشة]، فضلاً عن قيود متعددة تفاقم هشاشتها وتحد من سبل عيشها".
— ميشاك ناكانيوانغي، المدير التنفيذي، اتحاد تعزيز/حماية والدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة.

بيدرو: "نعاني من الآثار الثلاثية للأزمة الإنسانية" (كولومبيا).

"نحن نعاني من آثار ثلاثية في سياق الأزمة الإنسانية. وبسبب موقعنا على الحدود مع فنزويلا، تتأثر بعض مجتمعاتنا المحلية بالنزاع المسلح وموجات الهجرة. كما نواجه أحياناً ترتبط بأزمة المناخ، ولا سيما الفيضانات. ويعني ذلك كله أنَّ المجتمعات المحلية، في سياق الحياة اليومية، تضطر أيضاً إلى مواجهة العزلة، وتجنيد الجماعات المسلحة القسري للشباب، ومعدلات مرتفعة جداً من العنف القائم على النوع الاجتماعي. إنَّ المجتمعات المحلية وقادتها، والمنظمات المحلية، بما فيها تلك التي تقودها النساء، هم [الذين يوفرون الحماية المدنية]. ويعود ذلك إلى بطء استجابة الدولة وغيابها — ولا سيما في المجتمعات المحلية الريفية، [وبالأخص] تلك البعيدة عن مركز البلاد".
— بيدرو نينيو سيكييرا، المدير التنفيذي، منظمة "Apoyar".

حكيم: "لمجتمعنا المحلي حق في الحماية" (جنوب السودان).

"بحسب دستورنا، على الحكومة واجب حماية المجتمع، غير أنَّه منذ اندلاع الحرب عام 2013، [ثمَّ في] عام 2018، أصبح ذلك الدور [المفترض] منوطاً بالأمم المتحدة والوكالات الدولية. ونحن نتوقع أن تكون حماية المدنيين/ات في يد الوكالات الدولية والأمم المتحدة، على أن تدعمها منظمات المجتمع المدني".
— حكيم سيبويونيك أور، المدير التنفيذي، الوكالة المعنية بإعادة التأهيل والتنمية لذوي الإعاقة.

سارة: "ليست الحماية محض خيار" (لبنان).

"إنَّ ما نشهده ليس حدثاً معزولاً؛ فالهجمات المؤتقة في لبنان تعكس أنماطاً طالما عيّرت منظمات حقوق الإنسان، والهيئات الإنسانية، والخبرات والخبراء الدوليون عن قلقهم بشأنها على مدى سنوات طويلة وفي سياقات مختلفة، وأحياناً ليس في لبنان وحده. وتتركز الهجمات ذاتها على المدنيين/ات، والبنية التحتية المدنية، والعاملين/ات في المجال الطبي، وسيارات الإسعاف، والمستشفيات؛ فيما يُفترض أن تكفل اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني الحماية لهؤلاء الأشخاص والمنشآت. وليست حمايتهم خياراً وإنما هي واجب أيضاً، لذلك لا أفهم لماذا نتصرّف وكأنها مجرد خيار. كما أنَّ الحماية التزام قانوني أساسي وملزم لجميع أطراف النزاع، ومع ذلك، وعلى الرغم من حجم الدمار والخراب الذي نشهده، أعتقد أنَّ الاستجابات المحلية والدولية قد قصّرت عن المستوى المطلوب في مواجهة تدمير بلدات وقرى بأكملها في لبنان".
— سارة نصر الله، مسؤولية الاتصال والمناصرة في المركز اللبناني لحقوق الإنسان.

أمل: "الحماية المقررة لنا مجرد حبر على ورق". (الأراضي الفلسطينية المحتلة).

"حتى سلطة الاحتلال تقع على عاتقها المسؤولية [عن حمايتنا]. وطالما نحن تحت الاحتلال، يُفترض أن تحمينا سلطته التي لا ينبغي لها أن تتصرف بهذه الطريقة تجاه الفلسطينيين/ات. فشّن الحرب محرّم، وارتكاب العدوان محرّم، لأننا ما زلنا دولة تحت الاحتلال. وينبغي أن تشارك الأمم المتحدة، كهيئة دولية؛ كما يُفترض بالهيئات الدولية والعالمية الأخرى أن تكافح من أجل حماية الفلسطينيين/ات. ولكن حتى لو فعلت ذلك، يبقى السؤال: على أي مستوى؟ وهل حققت ما هو مطلوب؟ والجواب هو لا بالطبع".

— أمل صيام، المدير العام، مركز شؤون المرأة.



جلسة ضمن مشروع الدعم القانوني والنفسي للنساء المتأثرات بالحرب في قطاع غزة. تصوير: مركز شؤون المرأة، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

محاصرون بين ناري جبهتين

لقد أشار معظم قادة المجتمع المدني الذين شاركوا في المقابلات إلى أنهم عالقون بين سندان الجماعات المسلحة من جهة ومطرقة الجهات الحكومية من جهة أخرى، في تنافسها للسيطرة على الأراضي والسكان. كما أجمعوا على غياب الأمان وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية – سواء بصفتهم مزوّدي/ات خدمات إنسانية يسعون للوصول إلى مجتمعات محلية تحت الضغط، أو كمواطنين/ات يسعون هم أنفسهم للحصول على الخدمات. وقد حدّد كثير منهم الأطراف التي هاجمت المدنيين/ات وقيدت الحيز الإنساني، بما في ذلك عبر فرض قيود على الحركة، والادّعاء بوجود ارتباطات مع أطراف أخرى في النزاع، وزيادة الإجراءات البيروقراطية والتنظيمية، والاعتقالات التعسفية، وخطف العاملين/ات.

زهراء: "أنا نازحة فقدت منزلي". (لبنان).

"لقد بتّ نازحة بسبب فقدانني لمنزلي في جنوب لبنان. فقد نُزحتُ في عام 2024، ثم مرة أخرى في 2025، ومرة ثالثة في 2026. والآن لا أعلم ما الذي ينتظرني. ليس لديّ خطة، لأنه حتى عندما يُعلن وقف إطلاق النار، يستمرّ قصف جنوب لبنان ولم تتوقف الحرب حقًا. لقد غادرتُ لبنان وأعمل عن بُعد الآن، لكن في الوقت نفسه لا أكفّ عن التفكير: ماذا سأفعل حين أعود؟ وما الذي ينتظرني لدى عودتي؟ ويؤثر انعدام اليقين هذا في كل جانب من جوانب حياتي اليومية، وفي صحتي النفسية، وفي عملي، وفي استقرار اقتصادي".

— زهراء برجواي، منسقة الاتصال والإعلام الرقمي في منظمة FEMALE.

أمل: "على مدى ثلاث سنوات، كنّا نُذبح أمام شاشات التلفاز". (الأراضي الفلسطينية المحتلة).

"على مدى ثلاث سنوات، كنّا نُذبح أمام شاشات التلفاز، ولم يستطع أحد – لم يتمكن أحد مطلقاً – أن يوقف هذا الذبح، وهذه المجزرة، وهذه الإبادة الجماعية. لم يُصغ إلينا العالم يوم قلنا "كفى للاحتلال!" وإلى يومنا هذا. واليوم نقول كفى للمستوطنين الذين يعيشون فساداً في قرى ومدن الضفة الغربية.

وما زال الفلسطينيون/ات - حتى الساعة - يعيشون في قطاع غزة في خيام. وما زلنا نبحث عن الغذاء والغاز والملابس – وكل ما كان يُعتبر "أساسياً" قبل الحرب. [وبسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة وإغلاق المعابر الحدودية]، لا يستطيع الناس مغادرة القطاع، حتى لتلقّي العلاج. وأغلب ما يدخل هو المشروبات الغازية والشوكولا وغيرها من السلع الثانوية، بينما يُحظر دخول المعدات والتجهيزات الطبية".

– أمل صيام، المدير العامّة، مركز شؤون المرأة.

أنجليكا: "يشعر الناس بالخوف من الخروج... فينامون في أنفاق المترو" (أوكرانيا)

"بوصفي أوكرائية أعيش هنا يومياً، أشعر بالخوف من الخروج. لا نعرف متى سيقع هجوم كبير مجدداً ولا متى سنُجلى من القطار، [على سبيل المثال] عندما نكون على متن رحلة عمل إلى الجزء الشرقي من أوكرانيا. إنّه وضع شديد الخطورة، إذ تتواصل الحرب منذ أكثر من أربع سنوات وليس لدينا ما يكفي من الملاجئ. ففي كييف، على سبيل المثال، ينام الناس في أنفاق المترو. إنّه أمر مُنْهَك حقاً أن نعيش في ظلّ هذه الحالة النفسية والعاطفية".

– أنجليكا بيلوفا، رئيسة منظمة Voice of Romni.

فجوة تمثيل صادمة

بحسب معظم الروايات، لم يشعر قادة المجتمع المدني بكفاية تمثيلهم في عمليات اتخاذ القرار. فقد رأى المشاركون/ات في المقابلات أنّ مجتمعاتهم المحلية قد استُثِنَت مراراً، أو في أفضل الأحوال يُدعى ممثلوها وممثلاتها للإدلاء بشهاداتهم فقط بعد أن تكون الأجندات قد حُسمت سلفاً. وردّاً على سؤال: "هل تعتقد(ين) أنّ مجتمعك المحلي يحظى بتمثيل وطني، وإذا كان كذلك، فهل يُسمَع صوته في ميادين اتخاذ القرار العالمية؟" أجمع قادة المجتمع المدني على أنهم يفتقرون إلى التمثيل – إمّا لأنهم لا يملكون مقعداً حقيقياً على طاولة النقاش، أو لأنّ من يجلسون على الطاولة لا يمثلون مصالحهم فعلاً.

سارة: "يتجاوز التمثيل مجرد الدعوة إلى اجتماع" (سوريا).

"أتذكّر حين حضرتُ مؤتمراً في بروكسل بشأن مستقبل سوريا، لم يكن على المنصة أيّ ممثّل سوري واحد. وكان ذلك محزناً للغاية. خطر في نفسي حينها أنّه من المؤسف مناقشة مستقبل سوريا دون وجود أيّ شخص سوري. وتتجاوز المشاركة الفاعلة مجرد الدعوة إلى اجتماع، وتعني امتلاك تأثير حقيقي على القرارات. أحياناً نحضر اجتماعات نشعر أنّ الدعوة إليها كانت من أجل العدد وتنوّع الأصوات فقط. ثمّ تصدر القرارات في بعض الأحيان وهي لا تعكس ما نوقش فعلاً خلال هذه الاجتماعات، ولا تعبّر بحق عن أصوات الناس".

– سارة صوّا، نائبة المدير العام، بطيركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس – دائرة العلاقات المسكونية والتنمية.



اجتماع لمشروع في مدينة الميادين، دير الزور، سوريا. تصوير بطريكية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، سوريا.

مسعود: "هل يخدمون الناس حقاً أم يخدمون القادة؟" (إثيوبيا).

"من الذي يمثلنا حقاً؟ ثمة تكتلات إقليمية مختلفة مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، [لكن] هل تخدم الناس فعلاً أم تخدم القادة؟ لا تُعدّ أيّ من هذه المؤسسات مجالات حقيقية لأصوات المواطنين/ات، إذ لا توجد صلة فعلية بين المشكلات على الأرض وعمليات اتخاذ القرار. فهذه المؤسسات الكبرى تخدم أصحاب المال وأصحاب السلطة أكثر ممّا تخدم أولئك الذين يستحقون حقوقاً متساوية. ولهذا أقول إنّ لا توجد مساواة حقيقية، تماماً كما لا توجد عدالة في نظام الأمم المتحدة. فقد صُمّت آذان نظام الأمم المتحدة، ونظام الاتحاد الأفريقي، والنظام الأوروبي، جميعها عن هموم الناس؛ وإلا لما شهدنا معاناة أهل قطاع غزة ليلاً ونهاراً، أو معاناة الناس في الفاشر [في السودان] أو في أوكرانيا. أينما ذهبنا، فإنّ الصوت المسموع هو صوت أصحاب السلطة. أمّا كثير من أصوات المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية فلا يُتاح لها الوصول، وحتى إن امتلك القدرة على الوصول، فهي لا تعرف كيف تتحدّث مع هؤلاء الأشخاص. فعندما يذهب المرء إلى جنيف، يُقال له: "عليك إنهاء خطابك في دقيقتين فقط". وأنا نفسي لا أستطيع أن أبداً خطابي أصلاً لأنّ [كلّ ما شهدناه] صادم. إنّ كل ما نراه هو تجربة مرّعة نحملها من الميدان. وليس لدينا القدرة - ليس لدينا أي قدرة إطلاقاً - على استكشاف الفرص للتأثير في أصحاب القرار".

— مسعود غباييهو، المدير التنفيذي، اتحاد منظمات حقوق الإنسان الإثيوبية.

أمل: "لا نستطيع حتى إيصال أصواتنا" (الأراضي الفلسطينية المحتلة).

"في الحقيقة، لا يمكننا إنكار وجود أفراد من السلطة الوطنية الفلسطينية [يتصرّفون كممثلين]. فثمة وزارات ومؤسسات دولة موجودة في رام الله. [ولكن يتساءل الناس] في قطاع غزة، ماذا عنّا؟ نحن نمثّل أنفسنا عبر الإنترنت وأحياناً لا نستطيع حتى أن نوصل أصواتنا. فبسبب ضعف الوصول إلى الإنترنت وبسبب الحصار، ولا سيما في السنوات الأولى من الحرب، لم نكن قادرين على المغادرة. ومنذ 7 أكتوبر 2023، لم يغادر سوى من قضى نحبه أو من خرج لتلقي العلاج. من المهم أن يفهم العالم أنّ صوتنا لم يُسمع إلا بصورة غير مباشرة. ألا يوجد في [مجلس السلام] أيّ تمثيل فلسطيني؟ ومن أنشأ اللجنة التكنوقراطية؟ من؟ ومن قال إنّ الحرب ستتوقف؟ ومن اتخذ كل هذه القرارات بشكل أحادي؟ هل هي فقط أمريكا وإسرائيل والجهات التي تدعمهما؟ نحن لا نريد القول إنّ الجهود لا تُبذل؛ فثمة جهود رسمية، لكن جميع هذه الجهود، في مرحلة ما، تجعلنا نقول: "لا، نحن دولة تحت الاحتلال - مجرد عاجزين لا حول لهم ولا قوة".

— أمل صيام، المدير العام، مركز شؤون المرأة.



اجتماع نظمته مركز شؤون المرأة. تصوير: مركز شؤون المرأة، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إخلاف الوعود وانعدام المساءلة

لم يُبشر الشركاء والشريكات إلى الفجوة في التنفيذ فقط، بل تحدثوا أيضًا عن نظام تفرض فيه الدول النافذة القانون الدولي بشكل انتقائي، فتحمي الحلفاء وتُعطي الأولوية للمصالح السياسية لتحديد ما إذا كانت الانتهاكات تستدعي اتخاذ إجراءات ملزمة ينص عليها القانون الدولي. وقد أشار قادة المجتمع المدني إلى سلسلة طويلة من وعود سمعوها من المجتمع الدولي ولكنه أخلفها – كالاتزامات بتنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار، واحترام سلامة الأراضي، وفرض عواقب على الاجتياحات غير القانونية، وحماية حقوق الإنسان، والانتقال إلى قيادة إنسانية محلية، وغيرها.

وحتى بعد أن توسّطت الأمم المتحدة أو الدول النافذة لعقد اتفاقات رسمية، علّق الشركاء على غياب المتابعة عبر عقود، مستشهدين مثلاً بمذكرة بودابست لعام 1994 للضمانات الأمنية بشأن أوكرانيا، واتفاقية عام 2018 المُجدّدة لحلّ النزاع في جمهورية جنوب السودان، واتفاق بريتوريا لعام 2022 بشأن الوقف الدائم للأعمال العدائية في إقليم تيغراي (إثيوبيا)، والهدنة التي توسّطت فيها الأمم المتحدة في اليمن عام 2022، واتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة عام 2025.⁶

حكيم: "لقد وُعدنا باستقرار جنوب السودان" (جنوب السودان).

"لقد وُعدنا على مدى سنوات بأن يكون جنوب السودان مستقرًا وديمقراطيًا. ولا سيما في [المحادثات الدبلوماسية] في روما، حيث استُقبلت وفود عديدة في الأعوام 2016 و2018 و2022. وقد وعدت [القوى الكبرى] بأن تضمن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام وحمايته، وأن تجعل من جنوب السودان دولةً يسودها السلام. ولكن للأسف، بعد مضي سنتين أو ثلاث، ومرة كلّ ستة أشهر... يأتي الأشخاص أنفسهم للعرض نفسه. فحتى مع الأمم المتحدة، لا يوجد ضغط يمكن أن يُلزم القيادة بإظهار الإرادة السياسية للإشراف فعلاً على عملية انتقالية في البلاد".

— حكيم سيبويونيك أور، المدير التنفيذي، الوكالة المعنية بإعادة التأهيل والتنمية لذوي الإعاقة.

راضية: "من الصعب جدًا القبض على المجرمين، ولكن من السهل جدًا ارتكاب الجرائم" (اليمن).

"في مناطق الحرب، من الصعب جدًا القبض على مجرم، لكن من السهل جدًا ارتكاب جريمة. ولكن ما الذي يحمينا عادةً من الجرائم؟ إنه نظام العدالة، ومراكز الشرطة، والمحاكم. وحين تُرتكب جريمة ما في سياق حياتنا اليومية، تعمل هذه الأدوات بفاعلية كبيرة. فلماذا يختلف الأمر تمامًا عندما يتعلق الأمر بجرائم الحرب؟ لماذا يصعب، على الرغم من كل الأدوات الدولية، القبض على [مرتكبي جرائم الحرب] أو محاسبتهم؟ ثمة مشكلة حقيقية وفجوة في النظام الدولي عندما يتعلق الأمر بمساءلة مرتكبي جرائم الحرب. ينبغي معالجة ذلك، ولا سيما حين تكون المنظمات المحلية غير الحكومية مثل منظمتنا قد قامت أصلاً بكل ما يجب. فمن جانبنا، فعلنا كل ما في وسعنا لإخضاع معظم الأشخاص للمساءلة. فقد وثّقنا، ونشرنا، وأتممنا أعمال المناصرة، وبذلك قمنا بكل ما نستطيع القيام به. فما الذي يمكن أن يُنجز من الطرف الآخر من العالم لمساعدتنا على تحقيق المساءلة؟"

— راضية المتوكل، رئيسة منظمة مواطنة لحقوق الإنسان.

إيمانويل: "غالبًا ما يكون من يسهمون في زعزعة الاستقرار أشخاصًا معروفين" (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

"غالبًا ما يكون من يسهمون في زعزعة الاستقرار معروفين. وأحيانًا تُوجّه إليهم اتهامات، بل يكون ثمة أدلة ضدهم أيضًا ويكونون معروفين. نحن نتحدث عن قضية محدّدة وبلد محدّد وفي حالة معيّنة. ولكن تحتاج المجتمعات المحلية أن تشعر بأنّ مبادئ العدالة، وحماية المدنيين/ات، واحترام القانون الدولي تنطبق على جميع المستويات... لقد أزهقت أرواح كثيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يحتاج السكان ليس فقط إلى المساعدة الإنسانية الطارئة، بل أيضًا إلى إجراءات ملموسة لإنهاء العنف وحماية المدنيين/ات".

— إيمانويل فاسيكيا، المدير التنفيذي لمنظمة العمل التطوعي من أجل التضامن والتنمية.



إيمانويل فاسيكيا، المدير التنفيذي لمنظمة العمل التطوعي من أجل التضامن والتنمية، متحدث في اجتماع عُقد بمناسبة اليوم الدولي لحقوق المرأة: تصوير: منظمة العمل التطوعي من أجل التضامن والتنمية، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مسعود: "لا يفي الناس والمؤسسات بوعودهم" (إثيوبيا).

"يُصدر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بيانات كثيرة... ولا أعلم ما الذي يقلقهم وما معنى تكرار قولهم إنهم "قلقون"، بينما لا يتخذون أي إجراءات. لماذا تواصلون القول إنكم قلقون دون أن تتخذوا خطوات بشأن الوضع الإنساني، وبشأن حماية حقوق الإنسان، وبشأن الهجمات على المدنيين أو على العاملين/ات في مجال الحماية أو غيرهم؟ أما إذا أصدر الاتحاد الإفريقي بيانًا من صفحة واحدة عن الوضع في الصومال أو إثيوبيا أو السودان أو جنوب السودان، فإننا نصفه بأنه مجرد كلام بلا فعل. تكمن المشكلة الجوهرية في أنّ الناس والمؤسسات لا يلتزمون بأقوالهم، وقد قوّض ذلك مصداقية المؤسسات. ولهذا السبب لا يتولى أحد معالجة هذه الفوضى التي تحدث في كل مكان. لقد فقدت هذه المؤسسات المتعددة الجنسيات ثقة الجمهور بها.

— مسعود غباييهو، المدير التنفيذي، اتحاد منظمات حقوق الإنسان الإثيوبية.

أمل: "لم يتغير الوضع لأنّ ثمة قرارًا بعدم تغييره" (الأراضي الفلسطينية المحتلة).

"لم يلتزموا بوعودهم. ففي مطلع عام 2026، كانت جميع وعودهم بأنهم سيضعون، وسيدخلون البضائع، وسينقلون أصواتنا. لكن من يفهم حقيقة الوضع يدرك أنّ إسرائيل هي التي تتحكم في المعابر والحصار. فمن الذي يملك السلطة الفعلية في النهاية؟ ثمة أمور كثيرة لم يتمكن الأوروبيون من إنجازها، ولا حتى الأمم المتحدة، ولا القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي أو المحكمة الجنائية الدولية – لا شيء على الإطلاق. والوضع ما زال على حاله لأنّ ثمة قرارًا بعدم تغييره".

– أمل صيام، المديرية العامة، مركز شؤون المرأة.

رسائل إلى الأمين العام المقبل للأمم المتحدة

فيما شدد قادة المجتمع المدني في مختلف السياقات على تعدد التحديات، وغياب التمثيل، واستمرار خيبة الأمل من المجتمع الدولي، فإنهم ما زالوا يتمسكون بتطلعات نحو عالم أكثر عدلاً. وكما قال أحد الشركاء: "عندما يتعلق الأمر بجرائم الحرب، كأن العالم بأسره قد صُمم لتعزيز الإفلات من العقاب، وينبغي أن يتغير ذلك... فهذا ليس قدرًا محتومًا، بل وضع يمكن تغييره"⁷.

وفيما يلي خمس رسائل وجهها الشركاء إلى الأمين العام المقبل للأمم المتحدة لجعلها في صدارة أولوياته منذ اللحظة الأولى لتوليته منصبه. وعلى الرغم من القيود والمعايير التي يفرضها هذا المنصب، إلا أنَّ شركاءنا يأملون أن يستثمر الأمين العام للأمم المتحدة موقعه في الحؤول دون النزاعات، وفي الدبلوماسية، وفي الاستجابة للآزمات عبر مختلف الفئات، من أجل إيصال أصواتهم.

1. إتاحة تمثيل فعلي للمجتمعات المحلية ومنحها سلطة اتخاذ القرار

شادية: "القرارات المتخذة بشأن من دون مشاركتي لا تلزمي" (إثيوبيا).

"حين حضر ممثلو الأمم المتحدة إلى إثيوبيا لعقد اجتماع رفيع المستوى في فندق الشيراتون، دُعيت جميع السفارات والمنظمات الدولية غير الحكومية ووزراء الحكومة وغيرهم. وكان المتحدثون على المنصة من الوزراء وممثلي السفارات، في غياب تام للنساء واللاجئين/ات. وخلال جلسة الأسئلة والأجوبة سألتهم: "من المفترض أن يكون الاجتماع بشأن اللاجئين/ات. فأين هم؟ وكيف تناقشون القرارات وتتخذونها من دون أن تسألوا اللاجئين/ات؟"

القرارات المتخذة بشأن من دون مشاركتي لا تلزمي. لذا يجب أن نكون حاضرين حيث تُناقش القضايا المتعلقة بنا. أعلم أنَّ الأمر ليس سهلاً، لكن بفضل التكنولوجيا، لم أعد اليوم بحاجة إلى السفر إلى نيويورك أو جنيف أو أي مكان آخر، إذ يمكنني أن أكون على اتصال [كما أتحدث معكم الآن] عبر منصة افتراضية".

— شادية عبد الجبار، مؤسسة منظمة أصدقاء إثيوبيا للاجئين/ات وشبكة النساء اللاجئات الإفريقيات بقيادة نسائية.

سارة: "من يعيشون التحديات عن كثب هم الأقدر على إيجاد الحلول لها" (سوريا)

"ما يريده معظم السوريين في الحقيقة بسيط للغاية: ألا تُتخذ القرارات نيابة عنهم، بل بالشاركة معهم، وأن يُمثّلوا تمثيلاً عادلاً وصحيحاً في هذه المرحلة الانتقالية الجديدة. فالأشخاص الذين يعيشون التحديات عن كثب هم الأقدر على إيجاد الحلول لها، وأي مستقبل مستدام لسوريا يجب أن يُبنى بأصواتهم وتجاربهم، وبالطبع بتطلعاتهم. وما تحتاجه المجتمعات المحلية في سوريا اليوم ليس المساعدات الإنسانية فحسب، بل أيضاً الاستثمار في حياة أفرادها اليومية. إنهم بحاجة إلى أن يُصغى إليهم، لا أن تتحدث عنهم وسائل الإعلام من حين لآخر".

— سارة صوّا، نائبة المدير العام، بطريكية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس — دائرة العلاقات المسكونية والتنمية.

ميشاك: "تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية المتأثرة وتمثيلها أمر جوهري وأساسي" (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

"تمتلك المجتمعات المتأثرة معرفة معمقة بواقعها واحتياجاتها. ومع ذلك، غالباً ما لا تُؤخذ وجهات نظرها في الاعتبار في المجالات التي تُطوّر فيها السياسات والاستراتيجيات الإنسانية. في نظري، يُشكل تعزيز مشاركتها وتمثيلها شرطاً أساسياً لتطوير استجابات أكثر فاعلية واستدامة واستجابة لاحتياجاتها".

— ميشاك ناكانيوانغي، المدير التنفيذي، اتحاد تعزيز/حماية والدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة.



زيارة ميدانية نفّذتها منظمة الاتحاد من أجل الترويج/الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة. تصوير منظمة الاتحاد من أجل الترويج/الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

2. لا بدّ من التدخل لوقف المعتدين ومساءلة المنتهكين

رينغ: "التصريحات وحدها لا تكفي" (جنوب السودان).

"يُعَدّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة صاحب القرار العالمي فيما يخصّ فرض التدابير الأمنية في السياقات التي تشهد نزاعات مزمنة ومستمرّة. ونحن بحاجة لأن تفرض الأمم المتحدة ومجلس الأمن السلام فعلاً لا قولاً. لقد أسهمت الأمم المتحدة في التدخلات في جنوب السودان، لكنها الآن تكفي بالإدانة والكلام من دون إتيان أي فعل. إنّ التصريحات وحدها لا تكفي، لذا لا بدّ من إرغام الطرف المنتهك على الالتزام بالسلام... فالمعتدون على السلام يتجولون طلقاء من دون أن يواجهوا أي خطر أو مساءلة".

– رينغ غارويش كول، المؤسس والمدير الوطني لمنظمة مصير الطفل والتنمية.



اجتماع شاركت في تنظيمه منظمة مصير الطفل والتنمية، ومنظمة أوكسفام، إلى جانب منظمات أخرى، بشأن تمكين القيادة المحلية من

سارة: "جميع الأطراف ملزمة قانونًا بالتمييز بين المدنيين/ات والمقاتلين" (لبنان).

"تقع المسؤولية الأساسية في حماية المدنيين/ات على عاتق جميع الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة. ووفقًا للقانون الدولي الإنساني، فإن جميع الأطراف ملزمون قانونًا بالتمييز بين المدنيين/ات والمقاتلين، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين/ات. كما أن ثمة مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي – الدول والمنظمات والآليات الدولية – للاضطلاع بدور فاعل في ضمان احترام هذه الالتزامات. فلا يجوز لهم غض الطرف عن الانتهاكات، غير أن الواقع الميداني يُظهر أن الحماية ما تزال مجزأة وغير كافية. فمن المنظمات المحلية وفرق الدفاع المدني المحلية والكوادر الطبية، إلى مجموعات المجتمع المدني، نحن المستجيبون الأوائل، الذين نسعى لإنقاذ الأرواح، وتوثيق الحوادث، وسد الثغرات الناجمة عن غياب آليات الحماية الأقوى أو محدوديتها. وفي الوقت نفسه، أعلم أن الجهود الدبلوماسية والجهات الفاعلة الدولية تضطلع بدور في المراقبة والمناصرة، لكن للأسف لا يُترجم ذلك دائمًا كما يجب إلى حماية فاعلة أو وقاية أو مساءلة".

– سارة نصر الله، مسؤولة الاتصال والمناصرة في المركز اللبناني لحقوق الإنسان.

3. معالجة الجذور السياسية والاقتصادية للنزاع

إيمانويل: "اتخذوا جميع التدابير اللازمة لوضع حد لكل ما يغذي النزاع" (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

"اتخذوا جميع التدابير اللازمة لإنهاء الدعم المباشر أو غير المباشر الذي يغذي النزاع، بما في ذلك تداول الأسلحة والاستغلال غير المشروع لمواردنا الطبيعية. فنحن نرى مواردنا الطبيعية، ونرى الأسلحة المتداولة، والأسلحة التي تقتلنا. يجب أن تسهم ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنمية الشعب ورفاهيته، لا أن تكون مصدرًا للمعاناة وعدم الاستقرار".

– إيمانويل فاسيكيا، المدير التنفيذي لمنظمة العمل التطوعي من أجل التضامن والتنمية.

ميشاك: "شددوا على أهمية الإدارة المسؤولة والشفافة لموارد البلاد" (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

"سأوجه خطابي أيضًا إلى الجهات الفاعلة الدولية والقوى الكبرى التي تمارس نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا في منطقة البحيرات الكبرى. وسأطلب منهم أن يعتمدوا سياسات تعزز حقًا استعادة سلطة الدولة على كامل التراب الوطني، وتدعم السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسأشدد على أهمية الإدارة المسؤولة والشفافة للموارد الطبيعية في البلاد، لتعود فائدتها أولاً للشعب الكونغولي، لا لأصحاب المصالح الخاصة".

– ميشاك ناكانيانغي، المدير التنفيذي، اتحاد تعزيز/حماية والدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة.

4. دعم التمويل المرن لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية

بيدرو: "لو كان لدينا تمويل مرن على مدى عدة سنوات، لكننا أقرب من المجتمعات المحلية" (كولومبيا).

"لو كان لدينا تمويل مرن متعدد السنوات، لتمكنا من تغطية تكلفة موظف(ة) متخصص(ة) بالمناصرة ضمن فريقنا، ولكننا أقرب إلى المجتمعات المحلية، ولتمكنا من جمع المعلومات التي تتيح لنا تحويل السياسات العامة والنظام برمته. لكن المنظمات المحلية لا تملك موظفين/ات متخصصين/ات في مجال المناصرة. ففي منظمة Apoyar لدينا عشرة موظفين/ات، لكن المسؤول عن المناصرة هو أنا نفسي. وأنا المدير في الوقت نفسه، لذا علي أن أكون منسق مشاريع أحيانًا، كما أضطلع بأدوار أخرى أيضًا. لو كان لدينا مشروع طويل الأمد، لأمكنا تمويل موظف(ة) متفرغ(ة) حصريًا للعمل في مجال المناصرة".

– بيدرو نينيو سيكيرا، المدير التنفيذي، منظمة "Apoyar".

أنجليكا: "من المُرهِق أن نحاول تأمين الاستدامة لمنظمتنا" (أوكرانيا).

"إنه تحدٍ بالغ الصعوبة أن ننجو من هذه التخفيضات في التمويل، وأن نحمل في الوقت نفسه فريقنا والأشخاص الذين نخدمهم. التحديات كثيرة، ولا توجد مشاريع طويلة الأمد بالقدر الكافي، بل إنها في الغالب مشاريع قصيرة الأجل. نحن في موقع شديد الصعوبة حين نتحدث عن الدعم المالي وتمويل المنظمات التي تساند الاستجابة الإنسانية وتخدم أشخاصًا في أوضاع شديدة الهشاشة. وبصفتي قائدة لإحدى المنظمات غير الحكومية، فإن الأمر مُرهِق جدًا حين أحاول أن أضمن لمنظمتي الاستدامة واستمرارية الأنشطة التي ننفذها لإعطاء الأمل والاستقرار للأشخاص الذين ندعمهم عبر مشاريعنا. هذا واحد من أكبر التحديات التي أواجهها كمرأة أوكرانية".

— أنجليكا بيلوفا، رئيسة منظمة Voice of Romni.



أنجليكا بيلوفا (إلى اليمين)، رئيسة منظمة Voice of Romni، خلال لقاءها مع المشاركات في البرنامج. تصوير Voice of Romni، أوكرانيا.

أمل: "ليس المجتمع المدني مجرد صوت إضافي، بل ينبغي أن يضطلع بدور في التعافي وإعادة الإعمار والدعم" (الأراضي الفلسطينية المحتلة).

"يجب أن يكون التمويل مرئيًا وكافيًا ليمكّن المؤسسات من إحداث تغيير إيجابي لصالح الشعب. فهذا أمر أساسي لكي تتمكن المؤسسات من تعزيز فرقها الموجودة حاليًا عبر بناء القدرات وتبادل الخبرات مع مؤسسات أخرى. وليس المجتمع المدني مجرد صوت إضافي، بل ينبغي أن يضطلع بالارتقاء به وتمويله بدور في مسار التعافي وإعادة الإعمار والدعم المستمر للشعب. كما يجب أن يكون المجتمع المدني مشاركًا حقيقيًا في جميع الخطط الوطنية والبرامج المزمع تنفيذها في قطاع غزة".

— أمل صيام، المدير العام، مركز شؤون المرأة.

5. تيسير العدالة والمساءلة

راضية: "يعرفون ما الذي ينبغي فعله ضد بوتين، ولكن يوجد في منطقتنا عشرات من أمثال بوتين» (اليمن).
"حين نتحدث عن العدالة، من المهم إيضاح أنّ الحرب لا تجلب العدالة أبداً. فحرب أخرى، وهجوم آخر، وغارة جوية أخرى لن تجلب المزيد من العدالة؛ إنما تزيد المجرمين قوة، لأن هذه هي لعبتهم، وتزداد قوتهم في خضم الحرب. وحين نتحدث عن العدالة والمساءلة، فإنني أعني استخدام الأدوات الدولية – مثل المحكمة الجنائية الدولية والعقوبات. هم يعرفون ما الذي ينبغي فعله ضد بوتين، ولكن يوجد في منطقتنا عشرات من أمثال بوتين".
– راضية المتوكل، رئيسة منظمة مواطنة لحقوق الإنسان⁸.

سارة: "يرسلون رسالة خطيرة للغاية مفادها السماح بالاستمرار من دون أي عواقب" (لبنان).
"حين لا يُجرى أي تحقيق في الانتهاكات ولا يُحاسَب المرتكبون، يمكنهم ببساطة تكرار أفعالهم كما يحلو لهم. أرى فيما يحدث رسالة خطيرة للغاية مفادها أنه يمكن الاستمرار في ارتكاب هذه الأفعال من دون خشية العواقب. وهذا يخلق ظروفًا ملائمة لوقوع مزيد من الانتهاكات، وهو ما نشهده عملياً. أعتقد أنّ المساءلة، ولا سيما في سياق ما نراه في لبنان، لا تتعلق فقط بمعالجة ما حدث في عام 2020 مع انفجار المرفأ وما تقتّره إسرائيل اليوم، بل أيضاً بمنع وقوع انتهاكات في المستقبل. ومن دون تحقيقات موثوق بها، وآليات قانونية فاعلة، والتزام حقيقي باحترام القانون الدولي الإنساني، أعتقد أنّ دورة العنف ستستمرّ، سواء في لبنان أو في المنطقة على وجه العموم".
– سارة نصر الله، مسؤولة الاتصال والمناصرة في المركز اللبناني لحقوق الإنسان.

أنجليكا: "إنّ العدالة في هذه الحرب هي إحدى القضايا الرئيسية" (أوكرانيا).
"أحاول فهم من يمكن أن يدعمنا ومن يمكن أن يؤثر لوقف هذه الحرب بطريقة عادلة حقاً. لأنّ العدالة في هذه الحرب هي إحدى القضايا الرئيسية. لا يمكننا ببساطة أن نوقف الحرب وأن نسلّم أراضينا لروسيا. الأمر يتعلّق بالأوكرانيين/ات وبلدّهم – بثقافتهم وتراثهم وتاريخهم – وبحقهم في ألا يُفرض عليهم التبعية لروسيا. نحن نريد أن نكون مستقلّين وأن نعيش في ظلّ الديمقراطية".
– أنجليكا بيلوفا، رئيسة منظمة Voice of Romni.

خاتمة

لقد قدّم أربعة عشر شخصًا من قادة المجتمع المدني من تسعة بلدان جوابًا واحدًا على السؤال ذاته: فحين سُئلوا عمّن يؤدّون مخاطبته بشأن التحديات التي تواجه مجتمعاتهم المحلية الآن، ركّزوا جميعًا على القادة العالميين، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة. ولم يكن جوابهم كذلك لأن من ذكروهم قد أوفوا بالضرورة بوعودهم في الماضي، بل لأنهم قادرون على تحسين الظروف على الأرض اليوم. والأهم أنّ الأفراد الذين يورد هذا البحث أصواتهم لم يتخلّوا عن فكرة إمكانية إيجاد نوع مختلف من القيادة.

سوف يرث الأمين العام المقبل للأمم المتحدة نظامًا يقف عند منعطف حقيقي، يتسم بتفاهت مستويات العنف، وتراجع غير مسبوق في التزامات الجهات المانحة، ومجلس أمن باتت السمّة المهيمنة عليه هي حالة الجمود. لكن وراثته نظام متعثر لا تعني بالضرورة الالتزام بالحفاظ عليه كما هو. فالتوصيات الخمس الواردة في هذا البحث – أي التمثيل، والتدخل، ومعالجة الجنور، والتمويل المرن، والمساءلة – ليست مجرد مفاهيم نظرية؛ بل هي صادرة عن أشخاص أمضوا سنوات وهم يشاهدون وعودًا أُطلقت في نيويورك وجنيف وروما وبروكسل، ولكنها ظلت بلا تنفيذ في غوما وصنعاء وغزة وجوبا.

ومع أنّ الأفراد الواردة أسماؤهم في هذا البحث يمثلون عيّنة صغيرة من أصوات المواطنين/ات وتجاربهم حول العالم، فإنهم يجسّدون أشخاصًا يعرفون واقع النزاع وما يلزم للاستجابة له على اتّمْ وجه. وكما قال أحد شركائنا: "الأشخاص الأقرب إلى التحديات هم غالبًا الأقدر إلى إيجاد الحلول لها". ومن يتولّى منصب الأمين العام المقبل للأمم المتحدة يجب أن يجعل هذه الأصوات في صميم عمله إذا أراد أن يكون دوره فاعلاً.

المنهجية وقائمة الشركاء

يستند هذا البحث إلى مقابلات شبه منظّمة مع أربعة عشر شخصًا من قادة المجتمع المدني يعملون في تسعة سياقات نزاع هي كولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وجنوب السودان، وسوريا، وأوكرانيا واليمن. وقد تعاقدت منظمة أوكسفام مع منسّقة ميدانية للبحث وأجرت مقابلات مع الشركاء استنادًا إلى ترشيحات من لجنة توجيهية داخلية ضمن حملة "الحقوق خلال الأزمات" التابعة لمنظمة أوكسفام. وقد جرى اختيار الشركاء بناءً على توافرهم بين شهري مايو ويوليو 2026، ومدى ارتباطهم بالمشروع، بالتشاور مع الفرق في البلدان. وشملت منظمات المجتمع المدني المشاركة يقودها اللاجئون/ات ومنظمات معنية بحقوق المرأة.

كما دُعيت الفرق في البلدان إلى ترشيح شريكين اثنين من كل بلد. وفي بعض الحالات، أُتيحت إجراء مقابلة مع شريك واحد فقط، بينما أُتيحت مقابلة شريكين اثنين في سياقات أخرى. وكانت المشارك عبر مقابلة افتراضية باستخدام اللغة التي شعر الشركاء بالارتياح في استخدامها، وطلب إليهم تقديم موافقة على إدراج أسمائهم وشهاداتهم. وتمثّل الاقتباسات الواردة بشكل مباشر في هذا البحث أصوات الشركاء وإجاباتهم، مع تحريرها من حيث الطول والوضوح عند الحاجة، ولكن مع الحفاظ على محتواها ومعناها. إن ما ورد في هذا البحث هي عيّنة نوعية مختارة من الأصوات، وليست تمثيلًا شاملاً لكل المجتمعات المحلية المتأثرة عبر السياقات التسعة.

الجدول 1: قادة المجتمع المدني الذين أُجريت معهم مقابلات في إطار هذا البحث

البلد	الشريك	الاسم والمنصب
كولومبيا	Apoyar	بيدرو نينيو سيكييرا، (مدير تنفيذي)
جمهورية الكونغو الديمقراطية	اتحاد تعزيز/حماية والدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة.	ميشاك ناكانيوانغي، (مدير تنفيذي)
جمهورية الكونغو الديمقراطية	منظمة العمل التطوعي من أجل التضامن والتنمية.	إيمانويل فاسيكيا، (مديرة تنفيذية)
إثيوبيا	اتحاد منظمات حقوق الإنسان الإثيوبية.	مسعود غباييهو، (مدير تنفيذي)
إثيوبيا	منظمة أصدقاء إثيوبيا للاجئين/ات وشبكة النساء اللاجئات الإفريقيات بقيادة نسائية.	شادية عبد الجبار، (مؤسسة ورئيسة)
لبنان	FEMALE	مريم خضري (منسّقة الشراكات)
لبنان	FEMALE	زهراء برجاي، (منسّقة الاتصال والإعلام الرقمي)
لبنان	مركز شؤون المرأة.	سارة نصر الله، (مسؤولة الاتصال والمناصرة)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	Women's Affairs Center (WAC)	أمل صيام، (مديرة عامة)
جنوب السودان	الوكالة المعنية بإعادة التأهيل والتنمية لذوي الإعاقة.	حكيم سيبويونيك أور، (مدير تنفيذي)
جنوب السودان	منظمة مصير الطفل والتنمية.	رينغ غارويتش كول، (مؤسس ومدير وطني)
سوريا	بطريكية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس – دائرة العلاقات المسكونية والتنمية	سارة صوّا، (نائبة المدير العام)
أوكرانيا	Voice of Romni	أنجليكا بيلوفا، (رئيسة)
اليمن	منظمة مواطنة لحقوق الإنسان.	راضية المتوكل، (رئيسة)

المراجع والهوامش

- ¹ منظمة أوكسفام (2024). نقض الإنسانية: كيف استولت قلة من الدول القوية على السلام العالمي ولماذا نمة حاجة إلى إصلاح في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/vetoing-humanity-how-a-few-powerful-nations-hijacked-global-peace-and-why-refor-621621/>
- ² م. بريكنريدج، آ. ستودارد، وم. دوكي-دييز. (2025). تقرير عن أمن العاملين/ات في مجال المساعدات الإنسانية، الأرقام في لمحة 2025. منظمة Humanitarian Outcomes. <https://humanitarianoutcomes.org/publications/figures-glance-2025>
- ³ مقارنة (أكثر) نسوية للمساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/a-more-feminist-approach-to-principled-humanitarian-aid-621691/>
- ⁴ س. روستاد. (2025). اتجاهات النزاع: نظرة عالمية، 1946-2024. معهد أبحاث السلام – أوصلو. <https://www.prio.org/publications/14453>
- ⁵ منظمة العمل ضد العنف المسلح (AOAV)؛ ارتفع عدد الضحايا المدنيين عالمياً جزاء الأسلحة المتفجرة في عام 2024 بنسبة 67 بالمائة، ليلعب مستويات قياسية. <https://aoav.org.uk/2025/global-civilian-casualties-from-explosive-weapons-surge-in-2024-by-67-hitting-record-highs/> وكذلك م. كلاوزن. (2024). الجماعات المسلحة غير الحكومية في السماء: فشل التنظيم العالمي في معالجة المخاطر الأمنية التي تطرحها الطائرات المسيّرة المدنية. موجز سياسات صادر عن المعهد الدنماركي للدراسات الدولية. <https://www.diis.dk/en/research/non-state-armed-groups-in-the-sky>
- ⁶ هذه هي الاتفاقيات التي أشار إليها الشركاء تحديداً، ولا تمثل جميع الاتفاقيات ذات الصلة بالنزاعات التي يناقشها هذا البحث.
- ⁷ راضية المتوكل، رئيسة منظمة مواطنة لحقوق الإنسان
- ⁸ راضية المتوكل، رئيسة منظمة مواطنة لحقوق الإنسان

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة أوكسفام الدولية – سبتمبر 2026

عملت ياسمين فاروقي كمنسقة ميدانية للورقة. أما الشركاء الذين وردت أصواتهم في الورقة فهم حسب الترتيب الأبجدي أمل صيام، وأنجليكا بيلوفا، وإيمانويل كافوغو، وبيدرو نينيو سيكيرا، وراضية المتوكل، ورينغ غارويتش كول، وحكيم سيبوانيك أور، وسارة صوّا، وسارة نصر الله، وشادية عبد الجبار وزهراء برجواي، ومريم خضري، ومسعود غبيهو، وميشاك ناكانيوانجي. وقد ساعد عدد من جهات الاتصال في منظمة أوكسفام على تنسيق المقابلات، منهم: بيبينو زانيزا، وسارة ريد، وهانا كوبر، ونور شواف، وعباس كيغوزي، ومروان عيسى، وغابرييل كوترم ناومان، وماندبلا نيلسون وروزالي عطايا. كما أسهم قادة التأثير ورؤساء المكاتب، ومن بينهم بولين تشيتكوتي، وبشرى خالدي، وآمي كرووم، وبريندا موفيا وبن درولت، في تطوير الورقة وتحريرها.

وثُعدّ هذه الورقة جزءًا من سلسلة أوراق تهدف إلى إثراء النقاش العام بشأن قضايا التنمية والسياسات الإنسانية. أما الآراء والمواقف الواردة فيها فتعكس أصوات المشاركين/ات الذين أجريت معهم المقابلات، ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر أو سياسات أو مواقف المنظمة الميدانية.

ترجمه إلى العربية فادي السكري.

لمزيد من المعلومات عن القضايا التي عالجتها هذه الورقة، يُرجى مراسلة: advocacy@oxfaminternational.org.

ولمزيد من المعلومات، أو للتعليق على هذا التقرير، يُرجى مراسلة بولين تشيتكوتي على عنوان بريدها الإلكتروني: Pauline.chetcuti@oxfam.org

إنّ هذا المنشور محمي بموجب حقوق الطبع والنشر، ولكن يمكن استخدام نصّه مجّانًا لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، بشرط ذكر المصدر بشكل مفصّل. ويشترط صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يُحاط علمًا بجميع هذه الاستخدامات بهدف تقييم الأثر. أمّا فيما يتعلق بالنسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة استخدام هذا المحتوى في منشورات أخرى أو ترجمته أو أقلمته فيجب الحصول على إذن صاحب الحقوق وقد يترتب على ذلك رسوم مادية. <https://policypractice.oxfam.org/copyright-permissions>

إنّ المعلومات الواردة في هذه الورقة صحيحة وقت إرسالها للنشر. نشرتها منظمة أوكسفام بريطانيا لصالح منظمة أوكسفام الدولية تحت رقم التعريف المتسلسل: DOI:10.21201/2026.000153

منظمة أوكسفام بريطانيا، أوكسفورد، المملكة المتحدة.

Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.



OXFAM

www.oxfam.org

منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي حركة عالمية تضم أفرادًا يكافحون اللامساواة من أجل القضاء على الفقر والظلم. ونعمل في مناطق مختلفة في أكثر من 70 بلدًا، بالتعاون مع آلاف الشركاء والحلفاء، لدعم المجتمعات المحلية في بناء حياة أفضل، وتعزيز قدرتها على الصمود، وحماية الأرواح وسبل العيش، حتى في أوقات الأزمات. للمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع أي من المنظمات المعنية أو زيارة الموقع الإلكتروني www.oxfam.org.

أوكسفام الدنمارك (http://oxfamibis.dk/)	أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)	أوكسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام إنترمون، إسبانيا (www.oxfamintermon.org)	أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام إيرلندا (www.oxfamireland.org)	أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)	أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)
أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)	أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
أوكسفام نوفيب، هولندا (www.oxfamnovib.nl)	أوكسفام كولومبيا (lac.oxfam.org/countries/colombia)
أوكسفام كيبيك (www.oxfam.qc.ca)	أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)	أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
مؤسسة KEDV تركيا (https://www.kedv.org.tr/)	أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
أوكسفام الفلبين (www.oxfam.org.ph)	أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)